

12 May 2015

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المئتين وثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠ صباحاً

الرئيس: السيد نظيري أسل (جمهورية إيران الإسلامية)



الرجاء إعادة الاستعمال

110615 150615 GE.14-67755 (A)



* 1 4 6 7 7 5 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المئتين وثمانين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أبدأ بعرض آخر المستجدات فيما يخص المشاورات التي أجريتها منذ اجتماعنا الأخير.

وكما أشرت في الاجتماع الأخير، فإن موضوع هذا الاجتماع هو برنامج العمل. وأعتقد أن الاتفاق على اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن وتنفيذه يعتلي صدارة الأولويات من أجل الشروع رسمياً في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ومنذ جلسة المؤتمر السابقة، تمكنت من إجراء مشاورات على أساس ثنائي أو من خلال ممثلي المجموعات الإقليمية، وكذلك من خلال مجموعة الرؤساء الستة، واستطعت تحديد التحديات الرئيسية التي تحول بيننا وبين التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر. وفي هذا الصدد، أُجري تحليل لمعظم المقترحات والمبادرات والمشاريع الرسمية وغير الرسمية المطروحة في ما يتعلق ببرنامج العمل. وتبيّن لي أن الرؤساء السابقين لمؤتمر نزع السلاح قد اتبعوا نوعين من النهج من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المقترحات أو المبادرات.

ووفقاً للنهج الأول، المشار إليه بالنهج "المتواخي للحد الأقصى" والذي اتبعه بعض الرؤساء، لا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينأى عن الدور المنوط به بوصفه محفلاً تفاوضياً. وعلى أساس هذا الافتراض، قدّم رؤساء مؤتمر نزع السلاح مقترحات ومبادرات عديدة بغرض تحقيق هذا الهدف. ولكن كانت لهذا النهج مزاياه، فإنه للأسف لم يحظ بتوافق الآراء بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح. والنهج الثاني، الذي يوصف في معظم الأحيان بأنه "واقعي" أو "عملي" أو "تبسيطي" إلى حد ما، سعى إلى استئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح، واضعاً في اعتباره أن المؤتمر لم تكن له دوماً ولاية تفاوضية بشأن كل بند مدرج في جدول أعماله. ولا يستبعد هذا النهج عقد مفاوضات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال في المستقبل، ولكنه في الوقت نفسه مكّن الوفود من مناقشة المسائل المطروحة دون اعتماد أسلوب تفاوضي في ذلك. وفي حين أن هذا النهج لم يسفر حتى الآن عن أي اتفاق بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، يبدو أنه خيار متاح للوفود لكي تنظر فيه.

واسمحوا لي أن أتحدث بصفتي ممثلاً لبلدي لبعض الوقت، وأن أعلن، انطلاقاً من وجهة نظرنا الوطنية، تأييد وفدي لإدراج ولاية تفاوضية في برنامج العمل تشمل إشارة واضحة جداً إلى إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية.

ومع ذلك، نرى أنه على الرغم من أن الرئيس قد تكون له أولوياته الوطنية، ينبغي له، عندما يتصرف بصفته رئيساً، أن يلتزم أي أفكار من شأنها أن تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، مع ضمان فعالية المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المعني بنزع السلاح. وعلى غرار ذلك، ولئن كانت جمهورية إيران الإسلامية تسعى إلى إدراج ولاية

تفاوضية بشأن نزع السلاح النووي، فأنا على استعداد، بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، للعمل على وضع صيغة تعزز توافق الآراء بين الوفود.

ومع ذلك، وبما أن الأولوية بالنسبة لي هي العمل مع أعضاء المؤتمر على وضع برنامج العمل، سيسرني أن نتمكن من إجراء مناقشة تفاعلية جيدة وشفافة في هذه الجلسة بشأن هذين النهجين وأي جانب آخر من جوانب برنامج العمل. لذلك، سوف أقسم هذه الجلسة العامة إلى جزأين. الجزء الأول سيخصّص لتلك الوفود التي قد ترغب في الإدلاء ببيان رسمي، في حين أن الجزء الثاني سيكون مناقشة تفاعلية غير رسمية بشأن برنامج العمل.

هذا، إذن، هو البرنامج الذي لدي بكامله. وفي هذه المرحلة، سأعطي الكلمة للوفود التي ترغب في التعليق على هذه المسألة.

وقد لاحظت أن عدداً من الوفود قد طلب إدراجه في قائمة المتكلمين. وأعطي الكلمة الآن للممثل أيرلندا الموقر، الذي يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تفضل، سيدي.

السيد كوس (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذا البيان البلدان التالية: كرواتيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم في جنيف، سيدي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجدداً التزامه بمؤتمر نزع السلاح وبدعمه للجهود التي يبذلها جميع الرؤساء من أجل التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناننا لسفير إندونيسيا على مثابرته في عمله وجهوده الحثيثة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الخلل في جزء بالغ الأهمية من آلية نزع السلاح، وهو الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح.

وقد أهابت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمؤتمر نزع السلاح، في قرارها ٧٢/٦٧ عن التقرير بشأن مؤتمر نزع السلاح، أن يواصل تكثيف مشاوراته وبحث سبل الخروج من حالة الجمود المستمرة منذ ما يزيد على عقد من الزمن عن طريق اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٣، آخذاً في اعتباره المقرر المتعلق ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ المضمّن في الوثيقة CD/1864 والمقترحات الأخرى المقدمة في هذا الصدد. وطلبت أيضاً إلى جميع الدول الأعضاء التعاون مع رؤساء المؤتمر المتعاقبين فيما يبذلونه من جهود لتوجيه المؤتمر باتجاه التعجيل ببدء أعماله الفنية، بما فيها المفاوضات، في دورته لعام ٢٠١٣.

ويتوقف على جميع الدول الأعضاء أمر استعادة الدور المحوري الذي يمكن أن يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. فالمؤتمر يؤدي، وفقاً لولايته، دوراً حاسماً في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. ولا يزال جهوده المستمر يثير قلقاً بالغاً، على الرغم من المحاولات الأخيرة الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء. وفي هذا السياق، نواصل حث جميع الدول على الانضمام إلى توافق الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل، يتضمن، في جملة أمور، تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولا تزال مسألة البدء الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية التي تضمنتها والفروغ منها مبكراً في إطار مؤتمر نزع السلاح مسألة تحظى بأولوية واضحة لدى الاتحاد الأوروبي. وثمة حاجة ماسة لمثل هذه المعاهدة باعتبارها مكملّة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإن المخاوف الأمنية الوطنية، ولئن كانت مشروعة، يمكن بل ينبغي أن تُعالج في إطار عملية التفاوض، لا أن تكون شرطاً مسبقاً للتفاوض. ونعتقد أيضاً أنه يمكن اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الفور ودون حاجة إلى انتظار بدء المفاوضات الرسمية. وفي هذا الصدد، وفي انتظار المفاوضات وبدء نفاذ المعاهدة، يهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الدول المعنية أن تعلن وتدعم وفقاً اختيارياً فوراً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة في مناقشات موضوعية تتناول جميع القضايا الأساسية الأخرى الواردة في الوثيقة CD/1864: بشأن الخطوات العملية لبذل جهود تدريجية ومنهجية بغية خفض الأسلحة النووية وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء عليها، بما في ذلك النهج التي تتبع في العمل ذي الطابع المتعدد الأطراف الذي من المحتمل الاضطلاع به في المستقبل؛ وجميع المسائل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ والترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وغيرها من المسائل.

ونود أن نؤكد مجدداً على تمسك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ عهد بعيد بزيادة عدد الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٧، نشدد على أهمية مواصلة المشاورات في هذا الشأن ونؤيد تأييداً شديداً تعيين منسق خاص يعنى بزيادة عدد الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وتمشياً مع التزامنا بالعمل مع المجتمع المدني، نتطلع إلى تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، وبالتالي تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث في أعمال المؤتمر.

ونرحّب بما أشرتم إليه، السيد الرئيس، من اعتزامكم التشاور مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح في هذه المسائل.

وفي الختام، أعيد التأكيد على التزامنا القوي تجاه مؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح في المجتمع الدولي. ومن الواضح أن اعتماد برنامج عمل سيقضي أن نبذل جميعنا جهوداً سياسية مستمرة. وإذا ما استمر هذا الجمود، فإن النقاش سيركز بشكل متزايد على خيارات أخرى قد تتيح للدول إحراز تقدم فيما يخص عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. ولا يزال من الممكن الاستفادة مما تبقى من عام ٢٠١٣ بفعالية لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره. ونحث جميع الأعضاء في المؤتمر على المشاركة البناءة، وسنعمل نحن الشيء نفسه.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على البيان الذي ألقاه باسم الاتحاد الأوروبي وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيس. والآن أعطي الكلمة لممثل فرنسا الموقر، السفير سيمون - ميشيل. لك الكلمة، سعادة السفير.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً، سيدي الرئيس. تؤيد فرنسا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به للتو الاتحاد الأوروبي. وأود، استكمالاً له، أن أغتنم هذه الفرصة لأبّين أولويات بلدي فيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

لا يخفى عليكم تمسك فرنسا بمؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح. ففي هذا المؤتمر، وُضعت المعاهدات المتعددة الأطراف الرئيسية لنزع السلاح التي تتناول أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا المؤتمر ستمكن من مواصلة هذا التقدم من خلال السعي إلى نزع السلاح الشامل والكامل وإيجاد عالم أكثر أمناً للجميع. وإن اعتماد برنامج عمل يمكن مؤتمر نزع السلاح من التغلب على الصعوبات لأمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.

ويحظى التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بالأولوية بالنسبة لفرنسا. فهذه المعاهدة هي الخطوة المنطقية القادمة على درب نزع السلاح النووي. فبعد أن جرى تقييد إدخال تحسينات نوعية على الأسلحة من خلال حظر التجارب النووية، صارت مسؤوليتنا اليوم هي تقييد إدخال تحسينات كمية عليها من خلال التركيز على المواد الأولية، أي المواد الانشطارية. وقد كان هذا هو المنطق الذي حدا بالمؤتمر، منذ ١٦ عاماً تقريباً، إلى التوجه نحو هذه المفاوضات. وهناك دولة واحدة فقط في الوقت الحالي تعارض الشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

ونعلم جميعاً أن هناك العديد من وجهات النظر بشأن مختلف جوانب المعاهدة. وقد تمكنت الوثيقة CD/1299 والولاية المضمّنة فيها من الحفاظ على توازن عادل بين وجهات النظر المختلفة حظي بقبول واسع. وقد أُدرجت الوثيقة CD/1299 والولاية المضمّنة فيها في جميع برامج

العمل المعتمدة أو المقترحة في مؤتمر نزع السلاح. ومن الواضح أن هذه الوثيقة قد أدرجت أيضاً في قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧. وبالتالي، يجب أن تظل هذه الوثيقة هي المرجع.

ويجب أن يتم التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج متوازن وشامل. ولا يزال برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٩ بفضل الجهود التي بذلتها الرئاسة، التي كانت تتولاها الجزائر آنذاك، هو المرجع في هذا الشأن. وكان ذلك البرنامج آخر برنامج يُعتمد بتوافق الآراء؛ لذلك، فقد وافق عليه الجميع في عام ٢٠٠٩. وينبغي أن تشكل الوثيقة CD/1864 بوضوح أساس عملنا في سياق الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧.

وتمنح هذه الوثيقة ولاية واضحة للتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية وتمهد الطريق أمام مناقشة المسائل الرئيسية الأخرى التي يتناولها مؤتمر نزع السلاح.

وتشكل الوثيقة CD/1864 لعام ٢٠٠٩ أيضاً النموذج الذي استُوحى في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي انضمت إليها الغالبية العظمى منا والتي تمثل خارطة طريق لنا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي حتى عام ٢٠١٥. وتحدد خطة عمل المعاهدة بوضوح التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفه الأولوية الأكثر إلحاحاً، التي يجب البدء فيها "فوراً". ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي البند الوحيد من بين البنود الرئيسية الأربعة التي تدعو خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ إلى التفاوض بشأنه. لذلك، فإن الأمر يتطلب منا احترام الالتزامات التي تعهدنا بها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا لن ندخر جهداً في سبيل إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، أبدى بلدي مرونة في النظر في صيغ مختلفة من برنامج العمل منذ عام ٢٠٠٩، وسيواصل القيام بذلك، شريطة احترام العناصر القليلة التي ذكرتها لتوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على هذا البيان. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا الموقر، السيد ريندل. تفضل، سعادة السفير.

السيد ريندل (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تؤيد ألمانيا بيان الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً. وبالنيابة عن الوفد الألماني، أود أن أرحب بكم في جنيف. بما أن تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح تكون بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي، فإنكم تواجهون التحدي المتمثل في تولي الرئاسة مباشرة بعد استلامكم منصبكم في جنيف. وهي مهمة متطلّبة، ونتمنى لكم كل التوفيق في القيام بها.

السيد الرئيس، لقد كانت وجهة نظر الوفد الألماني دوماً أن من المهمات الهامة التي يضطلع بها كل رئيس لمؤتمر نزع السلاح بذل الجهد من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن

برنامج عمل. وبالتالي، لا يسعنا إلا أن نرحب باعتمادكم تولي الرئاسة متحليين بهذه الروح. ويمكنكم أن تعتمدوا على دعم الوفد الألماني لكم في هذا المسعى دعماً تاماً.

ونتيجة للحمود الذي أوشك الآن أن يدخل سنته السابعة عشرة، فإن مؤتمر نزع السلاح في وضع حرج. وإن من النتائج المباشرة لهذا الوضع إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد حظي إنشاء هذا الفريق العامل بالدعم من أغلبية هائلة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد شرع مؤخراً في عمله الموضوعي في جنيف، وسوف يقدم تقريراً عن عمله إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإذ تشارك ألمانيا بنشاط في الفريق العامل المفتوح العضوية، فإننا ما زلنا نؤمن بأن من المحبذ جداً تنشيط مؤتمر نزع السلاح. إذ من شأنه أن يوفر إطاراً مناسباً لإحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

على أن هذا الأمر يتطلب أن ينظم مؤتمر نزع السلاح نفسه بشكل أفضل.

وقد كانت هناك محاولات عديدة للاتفاق على برنامج عمل من شأنه أن يتيح لمؤتمر نزع السلاح القيام بالعمل المسند إليه، وهو تحديداً وضع معاهدات جديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وسأذكر مثالين من الماضي القريب:

أولاً، هناك برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، الذي اعتمد بالفعل تحت رئاسة الجزائر بتوافق الآراء ولكنه، للأسف، لم يتخذ على الإطلاق.

ثانياً، هناك مشروع برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1933/Rev.1 المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، الذي قدّمته رئاسة مصر بغرض اعتماده ولم يعترض عليه سوى وفد واحد.

وتبين الحالتان بوضوح أن مؤتمر نزع السلاح كان، في الماضي القريب، على وشك الشروع في عمله. وبالتالي، نرى أن من الحكمة الاستفادة من النهج الوارد في كلتا هاتين الوثيقتين.

ويتناول النصان جميع المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، ابتداءً من نزع السلاح النووي وانتهاءً بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وألمانيا، شأنها شأن الدول الأخرى، مستعدة تماماً للتعامل بصورة موضوعية مع جميع هذه المسائل، لأننا نعتبر أنها جميعها مهمة في سياق جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي.

وإن برنامجي العمل هذين يتشابهان أيضاً من الناحية العملية. فهما يهدفان إلى إنشاء فريق عامل يُعنى بالتركيز على إبرام معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تكون متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها وغير تمييزية.

وتعتبر ألمانيا التعجيل بإبرام هذه المعاهدة خطوة هامة على الطريق صوب عالم خال من الأسلحة النووية - وهو هدف ينبغي لنا جميعاً أن نلتزم به. ونرى أنه سيكون لهذه المعاهدة أكبر الفائدة فيما يخص نزع السلاح وعدم الانتشار.

بيد أن للمرء أن يتساءل: لماذا يحتاج مؤتمر نزع السلاح إلى برنامج عمل أصلاً؟

إن الغرض من برنامج العمل هو توجيه مؤتمر نزع السلاح بوضوح إلى ما ينبغي فعله عملياً. فإذا واصلنا البحث عن نهج يتماشى مع العناصر التي حاولتُ توأماً وصفها، فإننا سنوفر هذا النوع من التوجيه العملي العام. ولكن ذلك، كما يحدث في كثير من الأحيان في المجال الدبلوماسي، لن يكون ممكناً إلا إذا كان جميع الأطراف على استعداد للتخلي عن البحث عن حل مثالي، حيث إن الحل المثالي يميل على الدوام إلى استبعاد الحلول الأخرى. وينبغي لنا، بدلاً من ذلك، التركيز على الأرضية المشتركة لحلول عملية وتوافقية.

شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان الموقر، السيد ياماموتو. لك الكلمة، سعادة السفير.

السيد ياماموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس. أود أن أبدأ بتهنئتك، السفير نظيري أسل، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم تقديم وفد بلدي أقصى ما يمكن من تعاون طيلة فترة رئاستكم.

السيد الرئيس، نحن نحمل على عاتقنا مسؤولية جماعية عن تلبية ما يتوقعه المجتمع الدولي من هذه الهيئة، وإنني أشيد بالجهود التي تبذلونها سعياً لتخليص مؤتمر نزع السلاح من الجمود الذي ظل يعاني منه منذ أمد بعيد. وأود، في ضوء دراستي المتأنية لمناقشة برنامج العمل التي أجريت في الأسبوع الماضي، أن أوضح بإيجاز موقف اليابان.

فعندما أستمع إلى المناقشات التي تدور في هذه الغرفة أو في أماكن أخرى، مثل الفريق العامل المفتوح العضوية، الرامية إلى وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، أشعر أن ثمة اتفاقاً واسع النطاق في المجتمع الدولي على الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يعيش في أمن وسلام. بيد أن هناك خلافاً على السبل المؤدية إلى ذلك الهدف النهائي. وفي هذا الصدد، ترى اليابان أن الاستمرار بثبات في وضع تدابير عملية لنزع السلاح النووي وبناء الثقة هو الطريق الذي سيمضي بنا إلى الأمام. فإذا أردنا أن ننظر بجدية في الطابع اللاإنساني لاستعمال الأسلحة النووية، ينبغي أن نكون عمليين وواقعيين عند معالجة هذه المسائل من أجل بلوغ هدفنا المشترك.

ومن بين التدابير العديدة التي يمكن تنفيذها، تولي اليابان أهمية خاصة لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، التي ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأنها فوراً. وبمساعدة الوثيقة CD/1299، يوفر هذا المؤتمر محفلاً

مناسباً لإجراء تلك المفاوضات، وإن التأييد الواسع النطاق الذي يحظى به اعتماد معاهدة من هذا القبيل تكون ملزمة قانوناً يتجلى في كثرة البيانات والوثائق والقرارات الصادرة عن مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أود أنؤكد مجدداً أنه سبق لهذا المؤتمر أن اتفق من قبل على برنامج عمل لهذه المفاوضات، وتحديداً الوثيقة CD/1864. وعلى الرغم من أن لجميع المسائل الأساسية أهمية بالغة، فقد ظلت اليابان ثابتة في موقفها الذي يعطي الأولوية لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل في أن يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في أي برنامج عمل يوضع في المستقبل.

شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيس. والمتكلم التالي هو السفير مانزو، سفير زمبابوي. تفضل، سعادة السفير.

السيد مانزو (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن مجموعة الـ ٢١ لا تنوي الإدلاء ببيان موضوعي تحت هذا البند من جدول الأعمال. ولكن بما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لنا أن نبدي الملاحظات التالية.

ترحب مجموعة الـ ٢١ ترحيباً حاراً بكم في جنيف وتتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في جولة عملكم في جنيف.

وتغتني مجموعة الـ ٢١ هذه الفرصة لتهنئة جمهورية إيران الإسلامية على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح بالتناوب، وعلى الطريقة القديرة التي تديرون بها أعمالنا خلال هذه الدورة.

إن جمهورية إيران الإسلامية عضو في مجموعتنا، مجموعة الـ ٢١، والرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز. وليس لدينا أدنى شك في أنكم ستوجهون مؤتمر نزع السلاح بطريقة مقتدرة للمضي بعمله إلى الأمام.

نشكركم على الإحاطة التي قدمتموها لنا هذا الصباح. وترحب مجموعة الـ ٢١ بالمقترحات التي طرحتها فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التوصل إلى برنامج عمل لكي يتسنى لمؤتمر نزع السلاح استئناف عمله الموضوعي.

وتقدر المجموعة أيضاً تعهدكم بإجراء مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة. ونحن نتطلع إلى تفاعلكم مع المجموعة خلال العملية التشاورية.

السيد الرئيس، تود المجموعة أيضاً أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلها سلفكم، ممثل إندونيسيا - وهي دولة أخرى عضو في مجموعتنا. وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن تقديرها للمشاروات المكثفة التي أجرتها إندونيسيا بشأن برنامج العمل. وقد كانت الحلقة الدراسية المعنونة "استكشاف سبل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح"، والتي نظمتها إندونيسيا بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، هامة. وأشادت المجموعة كثيراً بالأعمال التي اضطلعت بها الرئاسة الهندية، التي أجرت مشاورات مكثفة بروح من الانفتاح والشفافية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تضامن المجموعة معكم ودعمها الكامل لجهودكم من أجل الخروج من المأزق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح. وشكراً لكم سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مانزو، سفير زمبابوي، على البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٢١ وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والمتكلم التالي في القائمة لدى هو سفير هولندا الموقر. تفضل، سعادة السفير.

السيد فان دن آيسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به قبل قليل باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن انضم إلى المتكلم في ترحيبه بكم وشكره للرئاسة الإندونيسية المنتهية ولايتها وما بذلته من جهود وعمل شاق. السيد الرئيس، لقد طلبتم منا عرض آرائنا بشأن مسألة وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح.

ونحن، شأننا شأن العديد غيرنا داخل هذه الغرفة وخارجها، نشعر بالإحباط الشديد إزاء الركود المستمر الذي يواجهه المؤتمر. فكل أسبوع وشهر وسنة يمر دون إنجاز عمل مثمر يعني مزيداً من التآكل لهذه الهيئة، وفقدانها المزيد مما تبقى من مصداقيتها. وفي رأينا، اللوم هنا لا يقع على المحاولات الساعية لبدء مناقشة قضايا نزع السلاح في محافل أخرى؛ بل على بقاء الحال على ما هو عليه، فالركود في مؤتمر نزع السلاح نفسه هو المسؤول عن الوضع الراهن.

وفيما يتعلق بمسألة برنامج العمل، نحن واقعيون. فبالنسبة لنا، الاتفاق على برنامج عمل ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لبدء عمل موضوعي هادف. فبرنامج العمل ما هو إلا أداة، أي وسيلة تمكينية في أفضل الأحوال، ولا ينبغي أن يكون غير ذلك. فالهدف هو البدء، في إطار مؤتمر نزع السلاح، في العمل لحل مسألة نزع السلاح النووي. وبالنسبة لنا، يعني هذا أنه ينبغي لنا أن نبدأ المفاوضات على صكوك هادفة تحدم تلك القضية.

لذلك، نرى ثمة إشكالاً في تأييد اعتماد برنامج عمل بدون مضمون إذ إنه لن يقرّنا من بدء هذه المفاوضات - فهو لا يمنحنا سوى ولاية للنقاش. هل نحن بحاجة إلى برنامج عمل لمناقشة القضايا؟ فكما ذكرت آنفاً، برنامج العمل هو أداة وليس غاية في حد ذاته. فلم نر في اعتماد برنامج عمل يقتصر على هذا الحد الأدنى دليلاً على أن مؤتمر نزع السلاح يحرز تقدماً.

ولقد أعرّنا في مناسبات عديدة عن اعتقادنا بأن مسألة المواد الانشطارية هي الموضوع الذي يحظى بأكبر قدر من الدعم ليكون بداية للمفاوضات. وخطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنماط التصويت في اللجنة الأولى، والمناقشات التي نجريها هنا في مؤتمر نزع السلاح، تشكل برهاناً كافياً على ذلك. وعليه، فإن موقفنا كان يتلخص ولا يزال في ضرورة أن نبدأ المفاوضات بشأن هذه المسألة في أقرب وقت

ممكن. كما أننا ما زلنا نعتقد أن ولاية هذه المفاوضات كما هي مبينة في الوثيقة CD/1299 تشكل أساساً واسعاً بما يكفي كي يتيح للجميع إثارة نقاط أو شواغل محددة أثناء المفاوضات. وفيما يخص الصياغة الدقيقة لنص برنامج العمل هذا، نحن نتحلى بالمرونة. فهولندا قد دعمت جميع المقترحات في هذا الصدد التي قدمها مختلف الرؤساء في السنوات الأخيرة إلى مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي ببضع كلمات عن مؤتمر نزع السلاح نفسه: استمعنا في الأسبوع الماضي إلى عدد من الوفود وهم يؤكدون على أهمية دور المؤتمر. ونحن لا نختلف على أن المؤتمر كان مهماً في الماضي، ولكن في الخمسة عشر أو الستة عشر عاماً الماضية، لم نر أي نتائج. وبالنسبة لنا، لا يضايقنا كثيراً الركود في مؤتمر نزع السلاح بقدر ما يضايقنا عدم إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتهج المتعددة الأطراف التي تُتبع في نزع السلاح النووي. فلا ينبغي أن يكون الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح هدفنا الأساسي؛ بل ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو إحراز تقدم حقيقي. وما زلنا نعتقد أن بإمكان مؤتمر نزع السلاح الاضطلاع بدور ذي معني ونأمل ذلك، ولكننا منفتحون على نُهج بديلة. ومن حيث المبدأ، نحن مهتمون حقاً بجميع الإمكانيات التي يمكن أن تمضي بنا إلى الأمام؛ أما المحفل الذي ستعقد فيه هذه المفاوضات فهو، في رأينا، أقل أهمية.

شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه. والمتكلم التالي هو سفير فنلندا الموقر. تفضل سعادة السفير.

السيد جارفيا هو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لكم من جزيل الشكر واسمحوا لي أن أرحب بكم في جنيف وفي مؤتمر نزع السلاح. لقد تولت فنلندا رئاسة مؤتمر نزع السلاح قبل عام واحد تماماً، لذا فنحن نتفهم ما يمكن أن تطرحه من تحديات.

السيد الرئيس، تؤيد فنلندا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي قبل قليل.

وما تزال فنلندا على استعداد تام للمضي قدماً في معالجة جميع القضايا الرئيسية الأربع بطريقة متوازنة ومنصفة، بيد أننا نفضل الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وسيكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة التالية باتجاه هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

ومع ذلك، نحن بالطبع ندرك تماماً أن للآخرين أولويات مختلفة.

وبرنامج العمل هو بالأساس محاولة بملوانية للموازنة بين المصالح المتضاربة للأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وقد وُضع برنامج عمل متوازن وشامل في عام ٢٠٠٩ وأدرج في

الوثيقة CD/1864، لكنه للأسف لم ينقذ قط. وقد أجريت محاولات عدة، منذ ذلك الوقت، دون جدوى.

ونحن نقدر المحاولات الأخيرة التي قامت بها هنغاريا وإندونيسيا في سبيل إيجاد توافق في الآراء بشأن برنامج العمل وإيجاد طريقة للخروج من المأزق إبان رئاسة كل منهما. ونطبّق هنا في مؤتمر نزع السلاح قاعدة توافق الآراء، المراد بها ضمان ألاّ تتعرض للخطر المصالح الأمنية لأي كان. ومع ذلك، ينبغي لجميع أعضاء المؤتمر التحلي بقدر أكبر بكثير من المرونة إن كنا نريد البدء في العمل.

وإذ يبدو من الصعب جداً، في الوقت الحاضر، الخروج من المأزق، فإننا نرى أن من المفيد النظر في أساليب عمل المؤتمر والسبل الكفيلة بتنشيطه، على النحو الذي اقترحته سويسرا ودول أعضاء أخرى. وينبغي لنا أن نعبرن المؤتمر. فينبغي، على سبيل المثال، أن نعالج المسائل المتصلة بالعضوية فيه، ومشاركة المجتمع المدني، وجدول الأعمال، والتناوب على الرئاسة.

السيد الرئيس، إن المؤتمر يشبه مركبة لا تقدر بثمن ستأخذنا، إذا ما تحركت، إلى نزع السلاح؛ أما إذا لم تتحرك، فربما ينتهي بها الأمر مركونة في المرآب. شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فنلندا على بيانه. والمتكلم التالي في القائمة لدي هي ممثلة الهند الموقرة. تفضلني، سيدي.

السيدة ميهتا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في جلسة من الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح تحت رئاستكم، فسمحوا لي في البداية أن أهنيء جمهورية إيران الإسلامية على توليها رئاسة هذا المحفل. ولا شك في أن عملنا في مؤتمر نزع السلاح سيستفيد من خبرتكم الواسعة بشؤون نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الكبيرة.

ونود أن نشكركم على إطلاعنا على أفكاركم اليوم، وفي جلستنا العامة السابقة، بشأن المؤتمر وبشأن أهمية الاتفاق على برنامج عمل.

لقد تم التأكيد مراراً على موقف الهند فيما يتعلق بأهمية المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، وهو موقف معروف جداً. وقد تمّ التأكيد في مناسبات عديدة على أولوياتنا الوطنية.

فلا يزال نزع السلاح النووي يعتلي صدارة أولوياتنا. ودون المساس بهذه الأولوية، نؤيد إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً للولاية المتفق عليها. ونود أن نرى المؤتمر يعود إلى عمله الموضوعي على أساس برنامج عمل يحظى

بتوافق الآراء. ومن خلال هذا النهج، سيتعزز دور المؤتمر ويتوطّد بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح.

ويوفّر مؤتمر نزع السلاح ونظامه الداخلي للأعضاء المكان المناسب والثقة لإجراء مفاوضات بشأن مواضيع تمس الأمن الوطني. وتساورنا جميعاً شواغل أمنية ذات صلة بمختلف التطورات داخل المؤتمر وخارجه. والمهم هو أن يتيح لنا النظام الداخلي للمؤتمر والممارسة الثابتة لديه حماية هذه المصالح وفي ذات الوقت تعزيز الأولويات المتعددة الأطراف المشتركة والمتفق عليها بشأن الاتفاقات الدولية التي من شأنها أن تعزز الأمن الدولي والوطني على حد سواء.

ويوفر مؤتمر نزع السلاح وسيلة لتحقيق الهدفين معاً على نحو متكامل. وهذه خاصية أساسية تعزز قيمة المؤتمر وتفرض على أعضائه التزاماً بأن يتصرفوا بطريقة تمكّن المؤتمر من استئناف عمله الموضوعي على أساس برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء، وهو أمر كنا على وشك إنجازها في أيار/مايو ٢٠٠٩ على أساس الوثيقة CD/1864.

وفي نهاية الفترة التي ترأس فيها بلدي مؤتمر نزع السلاح في وقت سابق من هذا العام، يَبْنُ وجهات نظر وفد بلدي بشأن احتمالات اعتماد برنامج عمل يكون متمشياً مع دور المؤتمر بوصفه محفلاً للتفاوض بشأن معاهدات لنزع السلاح يشمل نطاقاً تطبيقها العالم كله على أساس توافق الآراء. وثمة تطورات حدثت على هامش هذا المحفل تبين الحاجة إلى إعادة تأكيد هوية المؤتمر بوصفه المكان المناسب الذي يُضطلع فيه بأعمال موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح المتعددة الأطراف. وإن الهند على استعداد، في سبيل القيام بذلك، لمواصلة العمل الموضوعي، بما فيه المفاوضات، وفقاً لبرنامج عمل متفق عليه على أساس النظام الداخلي الذي لا يزال نبراس عملنا.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة الهند على بيانها وعلى العبارات الرقيقة التي خصت بها الرئاسة. المتكلم التالي هو ممثل كوبا المؤقّر. تفضل، سيدي.

السيد يوسنير روميرو بوينتيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. اسمحوا لي بأن أهنئكم مرة أخرى على توليكم رئاسة هذا المحفل. ونحن على ثقة بأن خبرتكم وقدراتكم، لا سيما في المسائل المتصلة بنزع السلاح، ستمكّن من إحراز تقدم هام، حتى في مثل هذه اللحظات الصعبة. ويؤيد وفدي تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به سفير زمبابوي نيابة عن مجموعة الـ ٢١. وتود كوبا أن تؤكد مجدداً التزامها بعمل مؤتمر نزع السلاح وجهوده الثابتة من أجل تحقيق تقدم موضوعي في المؤتمر. ويضطلع المؤتمر بدور حيوي داخل آلية نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح. وتؤيد كوبا تحقيق الاستفادة المثلى من آلية نزع السلاح، بما فيها المؤتمر، ولكننا مقتنعون بأن الشلل الذي يصيب حالياً جزءاً كبيراً من هذا النظام يُعزى في المقام الأول إلى عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض

الدول بما يكفل إحراز تقدم حقيقي، أكثر منه إلى أساليب العمل، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، نحن نشجعكم على مواصلة مشاوراتكم مع المجموعات الإقليمية ودول عديدة من أجل الحصول على الموافقة على برنامج عمل. ونعتقد أن هذا ما ينبغي أن نسترشد به في عملنا. يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يعتمد، في أقرب فرصة ممكنة، برنامج عمل متوازن وشامل يأخذ في الحسبان الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح ويولي نزع السلاح النووي الأهمية التي يستحقها. وترى كوبا أن هذه الهيئة مستعدة للبدء فوراً وبالتزامن في مفاوضات بشأن معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية وحظرها؛ ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ ومعاهدة لتوفير ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية مثل كوبا؛ ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ويمكن أن يكون مقترح سفير إندونيسيا نقطة بداية جيدة لإجراء مفاوضاتنا. ونعتقد كوبا أن من الضروري أن تولى البنود الأربعة من جدول الأعمال نفس القدر من الأهمية بدون إعطاء أولوية لأي مسألة دون أخرى ودون تحديد الخطوات المنطقية التالية التي تعوق أعمال المؤتمر، الأمر الذي لن يقرّبنا من توافق في الآراء.

السيد الرئيس، إن الأمن الدولي مهدد بسبب وجود الأسلحة النووية، فبقاء الجنس البشري يتوقف على إزالتها التامة. لذلك، وجب إعطاء الأولوية للتقدم باتجاه إزالة الترسانة النووية وحظرها المطلق في إطار هذا المؤتمر.

ويجب إيلاء الأولوية لنزع السلاح النووي في برنامج عمل المؤتمر. وينبغي للمؤتمر التعجيل بالشروع في مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية وتنص على تدمير تلك الأسلحة وتفرض على القضاء التام على الأسلحة النووية على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في غضون إطار زمني محدد.

وإن الحاجة إلى تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها يحظيان بتأييد عالمي واسع جداً. ومع ذلك، لم يُحرز سوى تقدم قليل نحو بلوغ هذا الهدف. ولا تزال البشرية تواجه خطراً جسيماً يتمثل في إبادة بسبب وجود أكثر من ١٩ ٠٠٠ سلاح نووي، منها ٤ ٤٠٠ سلاح نووي عام، و ٢ ٠٠٠ سلاح نووي جاهز للاستخدام الفوري. وإن استخدام جزء ضئيل فقط من الترسانة العالمية الهائلة من الأسلحة النووية، بانفجار ١٠٠ رأس نووية مثلاً، سيتسبب في الشتاء النووي وما سيخلفه من عواقب كارثية على وجود البشرية.

وفي ضوء هذه الخلفية، لا يكون التزام هذا المؤتمر بتغيير الحالة الراهنة مسألة هامة فحسب، وإنما أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بقاء الجنس البشري.

شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيس. والمتكلم التالي هو ممثل السويد الموقر. تفضل سعادة السفير.

السيد كنوتسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، شكراً. لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أرحب بكم في جنيف وفي رئاسة المؤتمر.

السيد الرئيس، يؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي.

لقد دعت السويد في كثير من الأحيان، مثلما فعلت وفود أخرى كثيرة، إلى استئناف العمل الموضوعي في إطار مؤتمر نزع السلاح. وقد بذل رؤساء عديدون جهوداً جديدة بالثناء في السنوات الأخيرة، بما في ذلك خلال الدورة الحالية. ولكن توافق الآراء على برنامج عمل، الذي تمّ التوصل إليه فعلياً، كان، كما نعلم، بشأن الوثيقة CD/1864 في عام ٢٠٠٩. ولا نزال نفضّل ذلك المقترح.

وينبغي أن نتذكر أيضاً أن برنامج العمل هو آلية للشروع في العمل الموضوعي وليس وسيلة لحل جميع الاختلافات الجوهرية أو الخلافات في الرأي. فهذه المسائل يجب تناولها في المفاوضات التي نسعى إلى إطلاقها.

السيد الرئيس، إن موقف السويد الثابت يتمثل في استعدادنا للمضي قدماً بشأن جميع المسائل الجوهرية التي ينظر فيها المؤتمر. ويتمثل موقفنا أيضاً في أن التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى يحتل الصدارة بين هذه المسائل. وإننا بحاجة إلى تحديد سقف قانوني لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، كما نحن بحاجة إلى التعامل بشكل مناسب مع المخزونات التي أُنتجت في السابق.

وقد ظلت مسألة المواد الانشطارية جزءاً من خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وموضوعاً تناوله العديد من قرارات الجمعية العامة. وقد أُنجز كثير من العمل التحضيري بشأن هذه المسألة، يجدر بنا أن نستفيد منه. وقد تأخرت المفاوضات الموضوعية. لذا، ينبغي أن يتضمن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح ولايةً للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وكما ذكرنا في محافل أخرى، مثل الفريق العامل المفتوح العضوية، تؤيد السويد اتباع نهج "تدرجي" أو "تجميعي" في نزع السلاح النووي. وإن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصراً أساسياً في عملية تحقيق هدفنا المتمثل في الصفر الشامل.

سيدي الرئيس، لقد استمعنا إلى مقترحات بتصميم عملية منظّمة تهدف إلى تحسين أساليب عمل المؤتمر. لهذا النهج مزاياه، ونحن منفتحون عليه ما لم يتحول إلى بديل عن العمل الحقيقي الذي من المفروض أن يضطلع به مؤتمر نزع السلاح.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير السويد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيس. والمتكلم التالي هو ممثل سلوفاكيا الموقر. تفضل، سيدي.

السيد روسوشا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، شكراً. تؤيد سلوفاكيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً التزام بلدي وأن أكرر الإعراب عن استعداد وفده للمشاركة في أي مسعى من شأنه أن يطلق إمكانات مؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح.

وأود، في البدء، أن أشيد بمن سبقوكم في رئاسة دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام لما تحلوا به من عزم على إيجاد توافق في الآراء حول برنامج عمل يسمح لمؤتمر نزع السلاح بالشروع في عمله الموضوعي والاضطلاع بمهام ولايته.

ونأسف لأن المؤتمر هذا العام أخفق مرة أخرى في الوفاء بالتزامه بوضع برنامج عمل والشروع في مفاوضاته. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها جل أعضاء المؤتمر، لم نتمكن من إنجاز المهام المحددة المسندة إلى المؤتمر. وسيستمر الشعور بالإحباط داخل هذا المحفل باستمرار ركوده.

ونشعر بخيبة أمل لأن الطموحات الفردية تغطي على المصالح الأمنية العالمية، الأمر الذي يمنع المجتمع الدولي من إحراز تقدم في المسائل التي من شأنها أن تعزز أمن الجميع.

ومن المنطقي أن تكون المفاوضات أفضل مسلك يمكن اتباعه في الدفاع عن المصالح الأمنية الوطنية. وهذا هو الوقت والمكان المناسبان للسعي إلى تحقيق توافق في الآراء.

وإن الجمود المستمر في المؤتمر والركود الذي يعتريه وعجزه عن المضي قدماً في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يعرضون للخطر البيئة الأمنية العالمية، ومشهد نزع السلاح على وجه الخصوص. ونعتقد أن المؤتمر هو ركيزة مفاوضات نزع السلاح، وعنصر أساسي من عناصر آلية نزع السلاح برمتها. ومن المهم جداً أن نعي أنه ليس بإمكاننا السماح باستمرار الركود والجمود، بسبب ما سيكون لذلك من عواقب وخيمة على مصداقية المؤتمر وأهميته في تلبية جميع الاحتياجات الأمنية الحالية.

ونحن ندرك أن هناك أولويات مختلفة فيما يتعلق بالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وفي سبيل التغلب على الخلافات القائمة حالياً، لا بد لنا من التحلي بمزيد من المرونة، فذلك يتيح لنا بناء جسور الثقة والاطمئنان ويساعدنا في توحيد وجهات نظرنا. ونحن مقتنعون بأن هذا المؤتمر لا يزال أفضل مكان لإعداد صكوك عالمية متينة الأساس وقابلة للاستمرار. وبإمكان المؤتمر، بوصفه مؤسسة، التوصل إلى حلول عالمية متفاوض عليها.

وتستحق جميع المسائل المدرجة في جدول أعمالنا دراسة متأنية. وقد يُطرح السؤال لمعرفة أي مسألة، من بين المسائل المطروحة، آن الأوان للتفاوض بشأنها، إن وُجدت، لكننا لن نجد إجابة عن هذا السؤال إلا إذا تناولنا تلك المسألة. وما لم نبدأ في العمل، لن يكون بإمكاننا أن نعرف أي مدى يمكننا بلوغه. لذا، لا بد لنا أن نشرع في معالجة المسائل المطروحة في جدول أعمالنا في أقرب وقت. ونحن نرى أن الشروع في المفاوضات حول مسألة ما لن يعني أن المسائل الأخرى ستُهمل.

وما زالت سلوفاكيا تؤيد الشروع الفوري في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونعتقد أنها الخطوة الضرورية والعملية التالية في الطريق نحو هدفنا النهائي وهو: عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ونحن نؤيد الرأي الذي يذهب إلى أن من شأن هذه المعاهدة أن تتيح فرصة فريدة لإنشاء نظام غير تمييزي يفرض الالتزامات نفسها على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء.

ولا شك أن معاهدة بشأن المواد الانشطارية ستعزز نظام عدم الانتشار العالمي القائم على معاهدة عدم الانتشار وستكمل في الوقت نفسه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسوف تكون عموداً من أعمدة بنية عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونحن نعتقد أن معاهدة من هذا القبيل ستحتل المكانة المناسبة في إطار شامل من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً.

وتعتقد سلوفاكيا أن نطاق المعاهدة سوف يتحدد من خلال التعاريف التي ستُضمّن فيها. ويجب أن يكون هذا النطاق واسعاً بما فيه الكفاية لضمان أن تذكر أحكام المعاهدة جميع المواد الانشطارية التي يمكن أن تُستخدم في صنع الأسلحة النووية.

وينبغي لنا أن نعمل من أجل الاستفادة القصوى من هذا الصك فيما يخص عدم الانتشار ونزع السلاح.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير سلوفاكيا على بيانه. والمتكلم التالي على القائمة لدي هو ممثل أستراليا الموقر. تفضل سيدي.

السيد ويلسون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أضف صوتي إلى أصوات غيري في الترحيب بكم في جنيف.

ما فتئت أستراليا تعرض آراءها بشأن العمل الموضوعي الذي ينبغي أن يضطلع به مؤتمر نزع السلاح. وتولي أستراليا أهمية كبيرة لتنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وتذكر مرة أخرى بالثلاثة إجراءات المتعلقة بعمل المؤتمر: الإجراء ٦ المتعلق بنزع السلاح النووي؛ والإجراء ٧ بشأن الضمانات الأمنية؛ والإجراء ١٥ بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وينبغي

السعي لتطبيق هذه الإجراءات، دون أن ننسى، بالطبع، المسألة الأساسية الرابعة لدى مؤتمر نزع السلاح بشأن الفضاء الخارجي.

وترى أستراليا أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار جميعها ينبغي أن تظل ملتزمة التزاماً فعالاً بتنفيذ الإجراءات ٦ و ٧ و ١٥، وبالطبع ببقية خطة العمل.

ومن المعروف أن أستراليا تولي أهمية خاصة، دون أن تكون حصرية، لوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بوصف ذلك إجراءً ضرورياً وعملياً كان ينبغي اتخاذه مبكراً وتأخر تنفيذه كثيراً، لدعم الهدف الأكبر المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية واستدامته.

وقد تحدث وفدنا بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح في ١٢ آذار/مارس، ولا أنوي أن أكرر الملاحظات التي أدلينا بها في ذلك الوقت، لكنني أود أنؤكد على رأينا الذي مفاده أن ولاية شانون الواردة في الوثيقة CD/1299 لا تزال مفيدة بوصفها مبادرة تطلعية يمكن استخدامها كنقطة انطلاق للعمل الموضوعي بشأن هذه المسألة ومن شأنها أن تفسح المجال لأخذ جميع المصالح بعين الاعتبار أثناء المفاوضات التي تجري بشأن المعاهدة. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا على بيانه. والمتكلم التالي على القائمة لدي هو ممثل الجزائر الموقر. تفضل سيدي.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس على دعوتكم لي لألقي كلمة في هذا المحفل.

يود الوفد الجزائري أولاً أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به صاحب السعادة سفير زمبابوي باسم مجموعة ال ٢١، ويود أن يعرب عن دعمه لكم في جهودكم الرامية إلى إيجاد حل للمشكلة التي تواجهنا في المؤتمر يكون مقبولاً لنا جميعاً ويخدم مصلحتنا جميعاً.

في كل عام، نعيد التأكيد على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، ولكن المشكلة تكمن في أننا لم نستأنف أي مفاوضات داخل المؤتمر منذ عام ١٩٩٦، وفي أن هذا الوضع الذي طال أمده ينشأ عنه شعور حقيقي بالإحباط. وهذا الإحباط ليس بسبب المأزق الذي يواجهه المؤتمر نفسه، ولكن بسبب أخذه نزع السلاح النووي رهينة بالفعل. ولهذا السبب، لا بد لنا أن نجد طريقة تمكننا من إعادة إطلاق أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تنشئ الفريق العامل المفتوح العضوية كي يضع مقترحات للمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي إلا لأن هناك مشكلة داخل مؤتمر نزع السلاح.

وقد عقدنا مناقشات في الشهر الماضي في هذه المجموعة، كانت مثمرة جداً، وتمكننا بفضلها من وضع قائمة بشتى الخيارات الممكنة لإعادة إطلاق المفاوضات بشأن نزع السلاح

النووي. ونأمل أن تؤثر هذه العقلية السائدة في الفريق العامل المفتوح العضوية على مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، سيدي الرئيس، طلبنا الكلمة: لكي نشجعكم على مواصلة مشاوراتكم بهدف التوصل إلى إطار يمكننا على الأقل من استئناف هذه المناقشات داخل الفريق العامل والاستفادة، على أقل تقدير، في مؤتمر نزع السلاح من المساهمات التي قُدمت أثناء هذه المناقشات بشأن مختلف المسائل المطروحة على المؤتمر. ويود الوفد الجزائري أن يشير في هذا الصدد إلى المقرر CD/1864 الذي اعتمد بتوافق الآراء، إبان رئاسة بلدي، والذي ذكره عدد لا بأس به من الوفود. فلا يزال هذا المقرر يمثل أساساً متيناً للسعي إلى إيجاد حل. ولديكم أيضاً مختلف المقترحات التي قُدمت بعده، التي كان آخرها المقترح المقدم من إندونيسيا والذي يفتح أيضاً قنوات للتفكير أيضاً في وضع برنامج عمل.

ولا يمنعنا الانتظار إلى حين أن نتمكن من الاتفاق على ولايات للتفاوض بشأن القضايا التي تواجه المؤتمر من محاولة اتباع نهج أكثر مرونة وأقل تشدداً من ذلك المضمّن في الوثيقة CD/1864 أو المقترحات الأخرى، نهج مبسط يمكننا من الحصول على ولايات أوسع قليلاً بشأن المسائل الأربع الرئيسية والمسائل الأخرى المضمنة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، حتى نتمكن على الأقل من البدء في التفكير والمناقشة من أجل بحث مختلف القضايا وتمهيد الطريق للمفاوضات المقبلة.

وهذا ما ودّ الوفد الجزائري تناوله اليوم. وهو يؤكد مجدداً دعمه لكم في الاضطلاع بهذا العمل مع جميع الوفود، بطبيعة الحال، من أجل التوصل إلى إطار عمل يمكننا من إعادة إطلاق عمل المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيس. والمتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا الموقر. تفضل، سيدي.

السيد كومبرنك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، شكراً. أود، في البدء، أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

ونودّ، على وجه الخصوص، أن نتوجه إليكم وإلى الرؤساء السابقين بالشكر على سعيكم المخلص وعلى ما بذلتموه من جهود في سبيل إيجاد صيغة لبرنامج عمل من شأنه أن تتيح لمؤتمر نزع السلاح الخروج من جموده الذي طال أمده واستئناف العمل الموضوعي الذي أنشئ من أجله، ألا وهو التفاوض بشأن صكوك دولية في مجال نزع السلاح.

ونرى أن اعتماد برنامج عمل ينبغي أن يظل هدفنا الرئيسي.

واسمحوا لنا أيضاً بأن نؤيد البيان التي أدلى بها ممثل زيمبابوي باسم مجموعة الـ ٢١.

ومذ باتت جنوب أفريقيا عضواً في مؤتمر نزع السلاح، حرص وفد بلدي دوماً على إبداء أكبر قدر ممكن من المرونة في نهجنا إزاء برنامج العمل السنوي للمؤتمر. وعلى الرغم من

دواعي القلق الخطيرة التي أثارها وفد بلدي أثناء المشاورات بشأن مشروع المقرر CD/1948، كان وفد بلدي مستعداً للانضمام إلى توافق ممكن بشأن اعتماد مشروع ذلك المقرر.

وبما أن التوافق لم يتحقق بشأن اعتماد مشروع المقرر CD/1948، أود التذكير بإيجاز بمواقفنا مرة أخرى.

فلطالما دعمنا بدء المفاوضات الفوري في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة للمواد الانشطارية تخدم هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار في آن واحد. بيد أننا لا نعتقد أن هذه المعاهدة هي المسألة الوحيدة التي تستدعي الاهتمام دون غيرها في مسيرتنا باتجاه عالم خال من الأسلحة النووية؛ كما لا نعتقد أن من شأن معاهدة تفتقر إلى أحكام بشأن مخزونات المواد الانشطارية أن تساهم بصورة فعلية في بلوغ هدف نزع السلاح النووي. ورغم أن الإشارة إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها لا تكفلان إدراج موضوع المخزونات في أي معاهدة بشأن المواد الانشطارية مستقبلاً، فإننا نظل مستعدين للمشاركة في مفاوضات غير مشروطة بشأن معاهدة من هذا القبيل.

ولقد كانت فكرة بدء المداولات على مسألتين نزع السلاح النووي واعتماد معاهدة بشأن المواد الانشطارية في إطار هيئة فرعية واحدة فكرة مبتكرة كنا على استعداد لقبولها. غير أن الربط بين المسألتين من ناحية الولاية الممنوحة للهيئة الفرعية استحدث للأسف، وربما عن غير قصد، مفهوماً لا يحظى بالقبول لدى وفد بلدي، لا سيما على ضوء ما حدث لنا في الماضي. وفيما نحن مستعدون لبدء المفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، كخطوة مهمة دون شك صوب نزع السلاح النووي، ينبغي ألا يصبح إحراز التقدم في هذا الصدد شرطاً مسبقاً لاتخاذ خطوات أخرى بشأن نزع السلاح النووي.

وتلتزم جنوب أفريقيا التزاماً لا لبس فيه بنزع السلاح النووي وبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وإن الطابع العشوائي للأسلحة النووية وما تنطوي عليه من عواقب إنسانية واسعة النطاق يجبرنا على مواصلة سعيها إلى إزالتها بالكامل.

ونحن مقتنعون بأن تعزيز السلم والأمن الدوليين لا يتحقق بحيازة الأسلحة النووية ولا بالسعي لامتلاك القدرات النووية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن إزالة الأسلحة النووية على عاتق تلك الدول التي تواصل الاعتماد على الأسلحة النووية لضمان أمنها. وعليه، يتعين على هذه الدول أن تنخرط دون مزيد من التأخير في عملية مفاوضات سريعة تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

ويشكل إنشاء إطار شامل من الصكوك المتآزرة بغرض بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه أولوية ملحة لم تعد تقبل التأجيل.

ونعتقد أن التصدي للمخاطر المشتركة لا يكون فعالاً إلا من خلال تعاون دولي معزز ومؤسسات متعددة الأطراف تكون قوية وذات مصداقية وتستطيع معالجة شواغلنا الأمنية الجماعية.

لذلك، ينبغي أن يكون نهجنا المبدئي في هذا المحفل نهجاً يعالج شواغلنا الأمنية المشتركة لا المصالح الأمنية الانتقائية لبعض الدول أو الأقاليم أو التحالفات الأمنية.

ويمكن معالجة الشواغل الأمنية الوطنية باعتبارها جزءاً من المفاوضات بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمالنا، وينبغي ألا تُفرض شرطاً مسبقاً للمفاوضات بشأن أي بند.

وترى جنوب أفريقيا أن أمننا الوطني يعتمد على المصالح الأمنية الجماعية للمجتمع الدولي.

وإننا، سيدي الرئيس، لم نقطع الأمل في قدرة المؤتمر على استعادة مركزه كمؤسسة متعددة الأطراف سريعة الاستجابة، رغم ما شاهده من جمود طويلة سنوات عديدة. وحالة العطالة هذه غير قابلة للاستمرار، إذ ستؤثر بشكل متزايد في جدوى مؤتمر نزع السلاح وفي مكانته بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في العالم المعني بنزع السلاح.

ومنذ عام ٢٠٠٩ ونحن نروج لفكرة نهج مبسط لبرنامج العمل بوصفه وسيلة للخروج من المأزق، تتيح لنا إحراز تقدم في القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا. وقد قُدمت بعض الاقتراحات التي يمكننا قبولها. ومع ذلك، فإن أي صيغة تتجاهل الأولوية الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا، وهي نزع السلاح النووي، لن تكون مقبولة.

ولا نرى أي سبب لرفض أي وفد إنشاء هيئة فرعية لتناول نزع السلاح النووي أو لتفصيل عناصره أو لإعداد مقترحات بشأنه. فهذا يتماشى مع الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في مختلف المحافل، ونحن نشعر بالقلق إزاء البيانات التي أدلى بها في هذا المحفل والتي يبدو أنها تركز على مقرر واحد فقط من المقررات الواردة في خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وهو المقرر المتعلق بوضع معاهدة للمواد الانشطارية.

ومن المهم التذكير بأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ دعا أيضاً إلى إنشاء هيئة فرعية تُعنى بمسألة نزع السلاح النووي، وأخرى تُعنى بضمانات الأمن السلبية.

ونأمل أن تأخذ جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار جميع التزاماتها بجدية وأن تنأى عن اتباع النهج الانتقائية في الوفاء بتعهداتها الرسمية.

ولا بد من المفاوضات إذا كنا نريد تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، التي هي ضرورة لتعزيز السلام والأمن في عالم يتقيد فيه جميع البلدان، النامية والمتقدمة، بالقواعد نفسها.

ونحن على استعداد للعمل معكم، السيد الرئيس، ومع الزملاء المهتمين على وضع مقترح يمكن أن يكون مقبولاً لدى الجميع. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير إسبانيا. تفضل سعادة السفير.

السيد لويس خابيير غيل كاتالينا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. تؤيد إسبانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلت به أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتبادل الآراء بشأن برنامج العمل، ربما للمرة الأولى في جلسة عامة رسمية. ويرحب وفدي بكم في هذا المحفل.

إن من وضعوا النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح أو قواعده الإجرائية فعلوا ذلك بطريقة ميكانيكية فجعلوه أشبه ما يكون بسباق موانع يبدأ في كانون الثاني/يناير من كل عام. وهو سباق من نوع خاص ينبغي فيه للجميع، بحسب قاعدة توافق الآراء، أن يزيل الموانع في آن واحد. وفي كل عام، نجتاز المانع الأول، وهو اعتماد جدول الأعمال، دون أي صعوبة، ولكن ضعف لياقتنا البدنية الجماعية تجعلنا نتعث على الفور فنعجز عن إزالة المانع التالي، وهو اعتماد برنامج العمل. وقد نجحنا مرة واحدة فقط في ذلك، مرة واحدة فقط في خلال ستة عشر أو سبعة عشر عاماً، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، عندما اعتمد المؤتمر المقرر الأسطوري CD/1864. وأمضى المؤتمر خمسة شهور في إزالة المانع الثاني. فماذا حدث بعد ذلك؟ ربما عجزت الوفود عن التغلب على المانع الثالث، وهو تنفيذ برنامج العمل، بعد أن خارت قواها جزاء ما بذلته من جهود. وهذا يعني أنه كان علينا أن نصطف مرة أخرى في خط البداية الذي اصطفنا فيه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ولم نبرح منذ ذلك الوقت مكاننا ولا نزال نتنازع بشأن برنامج العمل.

وبفضل برنامج العمل، سيكون هذا المحفل في وضع يسمح له بأداء مهمته: التفاوض في الصكوك المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن دون برنامج عمل، سيقصر هذا المحفل على الحديث مراراً وتكراراً عن بنود جدول الأعمال، وترديد الشيء ذاته على الدوام.

ربما هناك من يظن أن المؤتمر يحقق أهدافه بتكريس جهده حصراً لمجرد النقاش غير أنني لا أعتقد ذلك. ففي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، عندما كان لدى المؤتمر المضمون الذي يفتقر إليه اليوم، تم تناول طائفة من المسائل في آن واحد. وإحدى هذه المسائل، وهي محور التركيز في كل لحظة، بصرف النظر عما إذا كانت الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التقليدية أو التجارب النووية، خضعت في نهاية المطاف للمفاوضات التي أفضت، عاجلاً أو آجلاً، إلى إبرام معاهدة. ونوقشت المسائل الرئيسية الأخرى. فمن الواضح إذن أن مؤتمر نزع السلاح قادر، في إطار ولايته، على مناقشة قضايا نزع السلاح. والشيء الذي ما كان لمؤتمر نزع السلاح أن يفعله، على الرغم من أنه للأسف قد ظل يفعله طيلة الست عشرة أو السبع عشرة سنة الماضية، هو حصر نفسه في أن يكون منبراً خطاياً. فمهمته الرئيسية

ليست النقاش، وإنما التفاوض. وثمة محافل أخرى ذات طابع متعدد الأطراف مخصصة للنقاش البحث، والأهم من ذلك أنها مفتوحة لمشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وإذا نظرنا مرة أخرى إلى التاريخ، سوف نرى أن المنطق وراء الحد من عدد أعضاء هذا المحفل هو تحديداً تهيئة بيئة مقيّدة لكنها ذات تمثيل كافٍ بحيث تكون مواتية للتفاوض. وهذا لا يعني أنه لا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يزيد عدد أعضائه؛ فإسبانيا تؤيد ذلك تأييداً تاماً.

ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن تكون الغاية من أي برنامج عمل، أولاً وقبل كل شيء، الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد كُرس من الجهد أكثر مما ينبغي لتحقيق هذا الهدف، وشُكِب كثير من المداد في هذا الصدد، وإن توقعات المجتمع الدولي من العلو بحيث لا يجوز أن تفضي بنا الأشواط التي قُطعت إلى لا شيء. ويجب أن نتذكر: كل عملية تفاوض هي عملية مفتوحة، وينتج عن هذه العملية ما يسمى بالتوافق في الآراء. وقد تمكن هذا المحفل، بسبب عطالة لازمها الإحباط والفشل، من إعادة التوافق في الآراء إلى نقطة البداية، ومن تحويل التفاوض إلى ما يشبه السراب في الأفق. وإذا ما استمر المؤتمر في السير في هذا الطريق، فإنه معرض جداً لفقدان دوره البالغ الأهمية في آلية نزع السلاح. وقد لا يختفي تماماً، بالنظر إلى القدرة الهائلة التي تتمتع بها الهيئات المتعددة الأطراف على البقاء حتى بعد تحقيق الأهداف التي أُسست لأجلها. غير أنه من الممكن مع تطور الأحداث، أن تتولى هيئات أخرى في نهاية الأمر الدور القيادي المنوط بالمؤتمر في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار. وإن التدهور المطرد في مضمون المناقشات التي تُجرى في هذه الغرفة هو مصدر قلق كبير.

وإزاء هذا الوضع المأساوي وهذا المشهد القاتم، أود أن أشدد على أنه لا يجوز لنا أن نكتفي بمجرد النقاش، ولا أن نستسلم لعدم وجود توافق في الآراء. ونحن نهنئ الرؤساء الذين حاولوا خلال هذا العام وضع مشروع برنامج عمل، علماً بأنهم كانوا سيفشلون، ففعلوا ما يجب على أي رئيس فعله، أي أنهم على الأقل حاولوا. ومع فشل كل محاولة من هذه المحاولات، اضطررنا إلى الخروج مما يمكن أن يطلق عليه، في رأيي، منطقة الأمان. شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على بيانه. والمتكلم الأخير في قائمة المتكلمين لدي هو الجالس إلى جانبي، سفير إندونيسيا. تفضل، سيدي.

السيد ويسوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. في البداية، اسمحوا لي أن أشيد بطرحكم مسألة وضع برنامج عمل للنقاش في الجلسة العامة لهذا اليوم، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعاً.

فوضع برنامج العمل يشكل حجر زاوية في عملنا وقد طال السعي إليه. وهو يتماشى مع المادة ٢٨ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، التي تقتضي أن يضع المؤتمر برنامج عمل.

وقد أُجريت بالفعل العديد من المحاولات، واقترح عدد من المشاريع، غير أنه ما من بارقة أمل تلوح في الأفق تبشّر بإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء.

ولا يتبقى لنا سوى الوثيقة CD/1864 لعام ٢٠٠٩ وهي آخر بصمة تركناها على الخارطة. وفي هذا الصدد، أعرب عن بالغ التقدير للمبادرة التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية المتمثلة في التماس آراء الأعضاء بشأن النهج الذي يفضلون اتباعه في وضع برنامج عمل، وإيجاد طريق يفضي إلى أرضية مشتركة.

وفي هذا الصدد، أود أن أطلعكم على آرائي بشأن المسألة التي ناقشناها الآن. وقد توصلت إلى هذا الفهم استناداً إلى المشاورات التي أجريتها خلال فترة رئاستي.

ثمة خيارات مبتكرة لمواجهة الصعوبات التي تعترض إعداد برنامج العمل وللتغلب عليها ويمكن الاستفادة منها بطرق عدة:

فعلى المستوى الإجرائي، ينبغي للمؤتمر أن ينظر في إمكانية تبسيط برنامج عمله، أولاً من خلال الانتقال إلى جدول زمني أولي للأنشطة ثم من خلال التركيز على وضع ولايات للأفرقة العاملة كل على حدة وليس بشكل جماعي. والأهم من ذلك أن المؤتمر بحاجة إلى إرساء ثقافة عمل جديدة. فمن المحير، في رأيي، عدم اتخاذ أعضاء المؤتمر أي مبادرات لدعم الجهود الطيبة التي يبذلها الرؤساء المتعاقبون للخروج من المأزق الذي طال أمده.

وأذهب أبعد من ذلك فأقول إنني أعتقد أن من الضروري إيجاد نهج جديدة. وعلى سبيل المثال، لا ينبغي بعد الآن أن يُعهد بمسؤولية وضع برنامج العمل إلى رئيس المؤتمر وحده. فضلاً عن المشاورات التي يجريها الرؤساء، حان الوقت لكي يؤدي الأعضاء، كل ضمن مجموعته الإقليمية، دوراً نشطاً، ولكي يتحملوا نصيبهم من العمل والمسؤولية اللذين تنطوي عليهما صياغة برنامج العمل.

ومن هذا المنطلق، ينبغي لنا أن نشجع كل مجموعة إقليمية على اقتراح مشروع برنامج العمل الخاص بها، وأن نحاول، بروح من الاحترام، إيجاد مشروع وسط يوفق بين المشاريع التي تقدمها المجموعات المختلفة.

ثانياً، هناك أيضاً مجال كبير للابتكار فيما يخص جدولنا الزمني. وقد ثبت أن من الصعوبة بمكان إدراج الأربع مسائل الأساسية في برنامج عمل واحد أو معالجة جميع المسائل الأساسية الأربع في دورة واحدة من دورات المؤتمر السنوية، والدليل على ذلك ما حصل في الست عشرة سنة الأخيرة. فلماذا، إذن، لا نشرع في النظر في إمكانية اتفاقنا على مناقشة المسائل الأساسية مسألة تلو الأخرى، بمعدل مسألة أساسية واحدة في كل سنة؟ فيمكننا، على سبيل المثال، النظر في المسألة الأساسية (ألف) في عام ٢٠١٤، ثم المسألة الأساسية (باء) في عام ٢٠١٥، ثم المسألة الأساسية (جيم) في عام ٢٠١٦، وهكذا دواليك.

دعونا نأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من حل المشاكل التي تواجهه من خلال تغيير النهج الذي درجنا على اتباعه.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على بيانه.

وألأحظ أنه لا يزال هناك وفدان آخرون يطلبان الكلمة. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل باكستان الموقر، السيد خان. تفضل سيدي.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، في البداية، يود وفدي أن يؤكد دعمنا الكامل لكم في مساعيكم الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن، وأعتقد أن هذه الاعتبارات الشفافة، فضلاً عن النقاش الدائر في هذا اليوم، ستساعدنا على بلوغ هدفنا.

إن موقفنا من هذا الموضوع معروف جداً، ولكنني سأكتفي بتقديم ملخص موجز لفائدة زملائي هنا ولرئيس المؤتمر.

يظل نزع السلاح النووي بالنسبة إلى وفد بلدي، بصفته عضواً في حركة عدم الانحياز وفي مجموعة الـ ٢١، يحظى بالأولوية القصوى في عمل مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، إذا لم يكن الوقت مناسباً للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي في رأي بعض الوفود، نعتقد أن بإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يعتمد برنامج عمل يتيح التفاوض بشأن ضمانات الأمن السلبية. وإذا كان لنا أن نتحدث عن مسائل آ ن الألوان للتفاوض بشأنها، نرى أن ضمانات الأمن السلبية هي إحدى هذه المسائل.

ونحن متحمسون لهذه المسألة، لأننا نفترض أن ما من دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تفكر في استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أن هذه المفاوضات ستكون بسيطة وصريحة، ومع ذلك ستسهم إسهاماً كبيراً في الأمن العالمي.

وقد استمعنا اليوم أيضاً إلى رأي محدد تردد في بيانات شتى. ورغم أننا نحترم ذلك الرأي، فإننا لا نتفق معه حيث إنه يساوي بين إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح والمفاوضات بشأن ما يسمى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نعلم، استناداً إلى تجربتنا السابقة، أن هذا النهج لن ينجح.

وقد تمت الإشارة اليوم إلى ضرورة التركيز على حل وسط يكون توفيقياً وعملياً. وإذا كان هذا هو المبدأ الذي نسترشد به، فينبغي لنا أن نتخلى عن النهج التي يربط المفاوضات بشأن ما يسمى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ببقاء مؤتمر نزع السلاح، وأن نحاول البحث عن حلول توفيقية على نحو جاد وبنّاء.

وأخيراً، أود أيضاً أن أحيط علماً بالإشارة إلى الصيغة المستخدمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ففي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه زملائي هنا إلى الصيغة المستخدمة في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في القرارات التي تتناول نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية والفضاء الخارجي. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان الموقر على بيانه.

والمتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر. تفضل، سيدي.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. بالطبع، يسر الوفد الإيراني أن يراكم ترأسون هذه الهيئة الموقرة. وأتمنى لكم كل النجاح. موقف جمهورية إيران الإسلامية من برنامج العمل معروف جداً. فلم نفتأ نؤكد أنه يمكننا أن نؤيد برنامج عمل شامل ومتوازن يعالج بوضوح المسألة التي تعتلي صدارة أولويات حركة عدم الانحياز.

وإن المسألة التي تعتلي صدارة أولويات حركة عدم الانحياز هي نزع السلاح النووي. وبالتالي، نود أن نرى في أي برنامج عمل ولاية تفاوضية بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية مع تعيين موعد محدد للقضاء التام على الأسلحة النووية في ظل تحقق دولي صارم.

وفيما يتعلق بالقضايا الأساسية الأخرى، نحن على استعداد أن نكون إيجابيين وأن نمضي في عملنا طالما أن برنامج العمل متوازن ويولي نفس القدر من الأهمية لجميع تلك القضايا الأساسية.

ونرى أن من الواجب على مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة، أن يتحمل مسؤوليته وأن يعمل على المسألة ذات الأولوية القصوى بالنسبة للمجتمع الدولي، وهي نزع السلاح النووي. ولا نؤيد برنامج عمل انتقائي وغير متوازن. بيد أننا أوضحنا في جميع المشاورات والأطر غير الرسمية أننا على استعداد للعمل بصورة بناءة على وضع برنامج عمل توافقي يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأعضاء.

وسوف نواصل هذه المشاورات، ونأمل أن تتمكن جميع الوفود من تقدير مدى تعقد عمل المؤتمر وأهميته.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه.

لقد فرغنا للتو من الاستماع إلى سلسلة من البيانات الرسمية التي تبين الآراء والمواقف العديدة بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وقد أحطتُ علماً بجميع الآراء التي أعرب عنها جميع زملائنا الموقرين.

وأود الآن أن أعلق هذه الجلسة العامة، وأن أبدأ في تبادلٍ للآراء يكون تفاعلياً وغير رسمي بشأن السبل والوسائل الكفيلة بوضع برنامج عمل واعتماده، كما أشرت سابقاً.

والغرض من هذه العملية، وهي عملية غير رسمية، كما سبق أن ذكرت، هو مساعدتي، بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح، على تحديد العناصر التي يمكن إدراجها في مشروع برنامج العمل.

وعليه، أختتم الآن هذه الجلسة الرسمية وسأستأنف الجلسة العامة في اجتماع غير رسمي بغرض إجراء مناقشة تفاعلية بشأن برنامج العمل.

رُفعت الجلسة في الساعة ١١/٥٥.